الفصل الثالث
مناقشة النصوص الدينية المتعلقة بـ (الإمامة)

مدخل

النظرية الإمامية تبطل حجية جمـــيـــع النصوص الدينية لديهم

إن الأخذ بالنظرية الإمامية - التي تنص على إثبات الأصول بالنظر العقلي، وعدم اعتماد النص الديني - يستلزم بطلان حجية أي نص ديني - سواء كان قرآنياً أو نبوياً أو روائياً - واحتجاجهم به على أي أصل من أصول مذهبهم.

إذن احتجاجهم بالنصوص الدينية من أجل إثبات أصولهم التي انفردوا بها لا معنى له طبقاً لما تنص عليه قواعدهم الأصولية، أو نظريتهم في الأصول. فما يفعلونه من حشد الآيات والروايات للتدليل على صحة دينهم أو مذهبهم الديني لا مسوغ له سوى المناورة محاولةً منهم للظهور أمام العوام وغير المطلعين أنهم يستندون في أصولهم إلى أساس شرعي هو الكتاب والسنة: إذ لا زال عوام الناس يدركون بفطرتهم الدينية أن الكتاب والسنة هما الأساس الشرعي المعتمد في معرفة أمور الدين، سواء كانت أصولية أم فروعية. فعقولهم لا تحتمل رد آيات الله وسنة رسوله - وروايات الأئمة بالنسبة لعوام الإمامية – أو التصريح الواضح - وعلى طول الخط - بأنها لا حجة فيها، وإنما الحجة الحقيقية والمعتمدة في العقل وحده.

وفعلهم هذا نوع من (التقية) التي يطبقونها حتى مع عوامهم خشية منهم!

والذي اضطرهم إلى هذه النظرية المحرجة هو وجود العلماء من غيرهم. لأن الإمامية يعلمون -قبل غيرهم- أن الاحتجاج على العلماء بالنصوص الدينية لا يثبت أمامهم: لأنها إما آيات وروايات صحيحة، لكنها غير صريحة، وهذه لا تقوم بها حجة في الأصول. وإما روايات صريحة فالعلماء يعرفون ضعفها، والضعيف لا تقوم به حجة في هذا الميدان. فضلاً عن أن الروايات من الأساس ليست بحجة في تأسيس الأصول دون صريح الآيات.

إذن بضاعتهم هذه لا تنفق في سوق العلماء!

ما بقي إلا النظر العقلي الذي ينبغي أن يطلقوه من أسر النصوص الدينية. فبذلك وحده يتسنى لهم المناورة وإبراز عضلات الجدل الذي يتقنون أساليبه.

وقد فعلوا. وكان فعلهم هذا إيذاناً بميلاد نظريتهم هذه في الأصول!!

أما العوام فلأجل أن يقنعوهم بما يتناسب وعقولهم - التي يمكن ببساطة خداعها ومغالطتها بأي حجة - لجأوا إلى التلويح لهم بالنصوص الدينية، جرياً على عادتهم في (التقية)!!

وهكذا ترى اضطراب الإمامية، وتذبذبهم بين هذا القول وذاك.

ونحن في ضوء هذا التوضيح أو البيان سنناقش النصوص الدينية التي يحتج بها الإمامية. أي سنناقش هذه النصوص مع معرفتنا بأنها غير معتبرة في مجال الاحتجاج عند الإمامية أنفسهم قبل غيرهم!!

المبحث الأول

النصوص القرآنية الكريمة

الآية الأولى

وَإِذْ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إماماً عَهْدِي الظَّالِمِينَ (البقرة/ 124)

يدعي الإمامية أن (الإمامة) هبة – كالنبوة - (بجعل) من بشر.

وعلى هذا فإن اختيار (من يصلح) حق. شأن عموماً.

بالآية (الأئمة) فقائم للظالمين.

مشركاً، وأصلح ! غير (الخلفاء) فبطل . منزلة .

إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا (): [1].

(): - ! [2] .

---

[1] أصول الكافي/ 1/175. ويقول محمد حسين الطباطبائي في (الميزان): وروي هذا المعنى أيضاً عنه بطريق آخر. وعن الباقر (ع) بطريق آخر. ورواه المفيد عن الصادق (ع).

[2] الإمامة وقيادة المجتمع /ص 26،29.

[illegible] ([illegible] الله العظمى) ناصر مكارم الشيرازي في تفسيره (الأمثل): يتبين [illegible]

[illegible] هذه [illegible]

[illegible] .... [illegible]!

[illegible] ([illegible]).

الآية متشابهة وليست محكمة في موضوع (الإمامة)

[illegible] - [illegible] – [illegible] فقال:

[illegible] غايتها [illegible]

[illegible].

[illegible]: [illegible] وافترضت [illegible]

[illegible]!

[illegible]!

[illegible] ([illegible]) [illegible]

[illegible] !!

[illegible] ([illegible]) [illegible].

[illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible]. [illegible]

[illegible]!

[illegible] ([illegible]) [illegible]

([illegible]).

[illegible]

[illegible]. [illegible].

[illegible]

[illegible]. [illegible].

زيادة واستطراد

[illegible] القارئ [illegible]

[illegible] [1] [illegible]: [illegible]. [illegible]:

[illegible] ([illegible]) [illegible] ([illegible]) [illegible]

[illegible]:

---

[1] الحقيقة أن كثرة الثغرات المتوافرة في احتجاج الإمامية بهذه الآية الكريمة، والتهافت البيِّن فيما خاضوا فيه بشأنها هو الذي أغراني – وأغراني جداً إلى حد **المتعة** - بإطالة الحديث معهم عنها.

إن هذه المقدمات ما هـي إلا قضـايا ظنيـة وشـبهات افتراضية، فهي لا تصلح دليلاً على أي مسـألة اعتقاديـة . وإليك الدليل على ظنيتها وبعدها الشاسع عن اليقين:

المقدمة الأولى

هل إمامة إبراهيم عليه السلام اصطلاحية أم لغوية ؟

أي هل هي منصب آخر غير النبوة ؟ أم هي وصف لازم لها ؟
على شرط أن تثبت كمنصب بالدليل القطعي الذي لا يتطرق إليه الاحتمال وإلا بطل الاستدلال. وهذا ينتقض بأمور كثيرة منها:

لفظ (الإمام) مشترك

إن لفظ (الإمام) في الآية لا يمكن العدول به عن معناه اللغوي إلـى المعنى الاصطلاحي إلا على سبيل الاحتمال.
فاللفظ في أحسن أحواله مشترك بين المعنيين : اللغوي. الـذي هـو القدوة الذي يؤتم به ويتبع. وبين الإصطلاحي الـذي هـو منصـب آخـر غيـر النبوة. واللفظ المشترك ليس نصاً صريحاً محكماً إنما هو مشتبه محتمل لا يصح الاحتجاج به في الأصول.
فالقول بـ(الإمامة) بدلالة الآية قول مبني على الظن. والظن لا يقبل في الأصول التي مبناها على اليقين. فالاستدلال بالآية على هذا الأساس باطل. لأنه لا أساس له.

ترجيح كون الإمامة لغوية وليست اصطلاحية

وهذه جملة أمور ترجح كون الإمامة في الآية لغوية وليست اصطلاحية. **مع الانتباه إلى أن الترجيح لا يعمل كحجة إثبات إلا في المسائل الفرعية لصحة ابتنائها على الظن الراجح. أما الأصول فالترجيح لا يصلح حجة إثبات معتمدة فيها دون القطع الخالي تماماً من الاحتمال. وهذا يعني أنه حتى لو كانت الأدلة أو القرائن ترجح كون الإمامة هنا اصطلاحية، فلا يرقى ذلك لأن يكون حجة في موضوعنا لأنه أصولي وليس فروعياً. فكيف والأدلة المرجحة في جانب المعنى اللغوي! فتكون (الإمامة) مبنية على ظن مرجوح، وهو غير مقبول في الفروع، فيرفض قطعاً في الأصول.**

من هذه الأمور:

قوله تعالى: [illegible] .

وهي قوله تعالى: **وَإِذْ ابْتَلَى إبراهيم رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَـأَتَمَّهُنَّ...** فتكون وما بعدها تفسيراً للكلمات

التي ابتلى الله بهن إبراهيم ، وتكون الإمامة أول الابتلاءات أو الكلمـات التي ابتلي بها، ثم تتابعت بقية الابتلاءات والأوامر كبناء البيت وإعداده ثم الأمر بذبح ولده....الخ.

فأول ما ابتلي به إبراهيم أن أخبره الله تعالى بأنه جاعله للناس إماماً أي نبياً ورسولاً يقتدي به الناس، لأن كل رسول قدوة يؤتم به. ومن هنا يكون الابتلاء ، لأن كل من تصدى للناس يدعوهم ويأمرهم وينهاهم يبتلي ويؤذى.

والنبي أول ما يوحى إليه بالنبوة، ثم يؤمر بدعوة الناس ،وهي الرسالة، فيكون رسولاً. فقوله:

ومنها أن الذرية الذين طلب إبراهيم لهم الإمامة بقوله: (ومن ذريتي) صرح بمقصوده منهم بقوله: **من آمن منهم بالله واليوم الآخر** فهم مطلق المؤمنين، والإيمان وصف عام ليس خاصاً بـ(المعصومين).

وقد كرر إبراهيم اللفظ الدال على التبعيض -وهو الحرف (من)- في الموضعين، لأنه يعلم أن ذريته لا بد أن يكون بعضها - وليس جميعها - فاسقاً، فإنه حين طلب الإمامة لبعض ذريته طلب الرزق معها لهذا البعض، فقال: **وَإِذْ قَالَ إبراهيم رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** (البقرة/ 126)، فبين الله له أن الرزق ليس خاصاً بالمؤمنين -كالإمامة- بل يعم المؤمن والكافر والظالم أو الفاسق، فقال: **وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً**.

ومنها أن **العهد** المذكور في قوله تعالى: [illegible] مبهم، فتفسيره يحتاج [illegible] المطلح [illegible] يكون [illegible] المؤمن إماماً [illegible].

[illegible] القرآن [illegible]: **أَلَمْ أَعْهَدْ** [illegible] **آدَمَ أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ * وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ** (يس/ 60،61).

[illegible] - [illegible] - [illegible].

[illegible] **لَئِنْ** [illegible] عَاهَدَ [illegible] **فَضْلِهِ** [illegible] **لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ** (التوبة/ 75). [illegible] **الزكاة والصدقة**.

[illegible]: **مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً** (الأحزاب/23). [illegible] (الأحزاب/ [illegible]).

[illegible]: [illegible] (البقرة/ [illegible]).

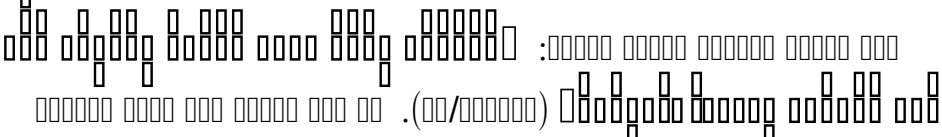

الإمامة قد تكون هي النبوة

ومن القرائن التي تناقض الإمامة الاصطلاحية: أن الإمامة التي سألها إبراهيم ربه تحتمل أن تكون النبوة لا غيرها: من حيث أن النبي إمام. وكيف يكون نبياً وهو لا يصلح أن يكون قدوة وإماماً ؟! فسماه إماماً بالنظر إلى هذه الحيثية. لأن النبوة إنما تكون ابتلاءاً من جهة أنها معنى يستلزم التقدم بالناس وقيادتهم في الخير ودعوتهم إليه. وهذا هو معنى الإمامة، فيكون الخطاب الإلهي بذلك في أول الوحي لإبراهيم بالنبوة.

صحيح أنه لم يكن له آنذاك ذرية، لكن لا مانع من توقع وجودهم في المستقبل.

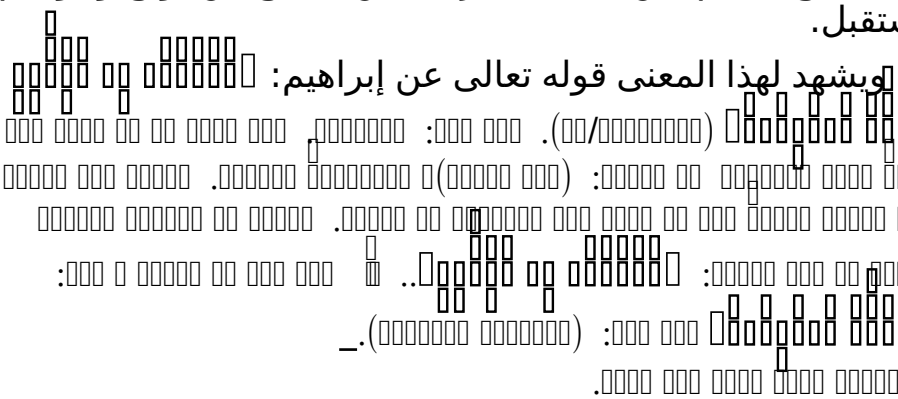

لفظ (الإمامة) لم يرد في القرآن عكس (النبوة)

ومما ينبغي أن يلاحظ أن لفظ (الإمامة) لم يرد في القرآن إنما ورد لفظ (النبوة).

ومما يشهد لها من القرائن أن النبوة بعد إبراهيم حصرت في ذريته. وهي لا تكون لمن أسرف في المعاصي فكان من الظالمين، بينما كانت لمن ظلم نفسه من ذريته لكنه تاب وأصلح كموسى

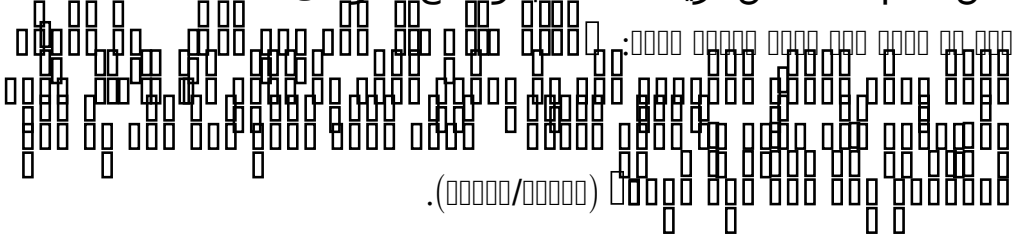

الإمامة والابتلاء

وأما القول بأن الابتلاء متقدم على (الإمامة) على اعتبار أنها حصلت كجزاء على النجاح في الابتلاء، كما قال به الطوسي في

(التبيان)، والطبرسي في (مجمع البيان. ومن المتأخرين (آية الله العظمى) جعفر سبحاني[1] فهو قول مرجوح من الناحية اللغوية: لأنه لو كان الأمر كذلك لكان الأولى أن يقال: (وَإِذْ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ فقَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إماما). فيؤتى بـ(الفاء) كرابطة ليكون ما قبلها (وهو الابتلاء) سبباً لما بعدها (وهو الإمامة). وبعدم وجود (الفاء) يترجح كون العبارة تفسيراً – وليس جزاءاً- لما قبلها.

ومما يؤيد ذلك أن الجملة إذا جاءت جزاءاً لجملة تقدمت عليها، ولم تتأخر عنها.

أما إذا تأخرت فهي سبب أو تفسير لما قبلها.

فالجملة المتأخرة التفسيرية كقوله تعالى:

نتائج بناء (الإمامة) على الابتلاء

ولو سلمنا جدلاً بهذا القول. وهو أن (الإمامة) تحصل بالابتلاء فإنه يوقع أصحابه في مطبات وإحراجات تنسف (الإمامة) من الأساس! منها:

- أن الإمامية يقولون بأن (الإمامة) كائنة مع (الإمام) منذ وجوده. بل (الأئمة) كانوا (أئمة) قبل خلق آدم !

[1] مفاهيم القرآن 5/210.

بين المضبين على اعتبار أن النبوة حل أولاً ثم (الإمامة) آخراً. إنهما متميزان

- أكثر - وضعوا تقول

بعد ... .

وأغضوا الطرف كائنة (وجوده).

وهذا يدل على أن قواعد الإمامية صنع حسب الطلب

فإذا احتاجوا وضعوها أخرى

الابتلاء،

يدَ -

:

:

الشيعة[1].

(للإمامة) كذلك؟!

: **وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أئمة يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ** (24/). .

(العصمة) بـ( ) شرطاً ( ).

!

!

[1] مفاهيم القرآن 5/239.

لا علاقة للعصمة من الظلم بالإمامة

إن (العصمة) - التي حصل التشدد في اشتراطها لـ(الإمامة) بحيث لو وقع ذنب من إنسان ولو لبرهة من حياته وإن تاب وأصلح كان مانعا من الإمامة – لا يوجد دليل معتبر عليها. بل الأدلة إلى غير جانبها.

ويكفينا في هذا الموضع دليل واحد: هو أن آدم [illegible]

إمامة الأشرار

ومما يبين بطلان منصب (الإمامة) بوضوح: أن الله تعالى تحدث لنا عن إمامة أخرى هي إمامة الأشرار. وذكر أنها (**يجعل**) منه. فاستعمل اللفظ نفسه في الإمامتين كما قال تعالى عن فرعون وملئه:

[illegible]

[illegible] (الظالمين) [illegible]
[illegible]

إن دعوى ملازمة نفي وصف الظلم للعصمة من الذنب استنتاج وليس نصاً صريحاً. والأصول مبناها على النصوص الصريحة وليس على الاستنتاج أو الاستنباط .

إن هذا المعنى بعيد جداً عن النص ولا يخطر على البال مهما تفكر فيه القارئ إلا إذا كان في ذهنه من البداية وهو يلف ويدور يبحث له عما يؤيده من النصوص المشتبهة والمحتملة ولو بتكلف شديد.

إن الأمر مبني على أن لفظ (الظالمين) يشمل كل من كان قد سبق منه ظلم
- شركاً كان أم معصية - وإن تاب وأصلح.

يقول محمد حسين الطباطبائي في تفسيره (الميزان): إن المراد بالظالمين في قوله تعالى:

الخطيئة السابقة لا تناقض الإمامة

ويؤيد ذلك أن آدم

الخصمين اللذين تسورا عليه المحراب، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ (ص/24-25).

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ۩ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ (ص/34).

فقد شغله حب الخير لشغاله عن فاتته صلاة العصر، وجاء التصريح في السنة عن أنه قال: إن الله عز وجل يباهي بالعبد الملائكة فيقول: انظروا إلى عبدي حبسته الخطيئة[1]. ومن هذا يجب المطهرين.

(ومن يشبِّه آمن عافى؟)[2] ثم

مخالفة (العصمة) الشيعية لظاهر القرآن

يؤيدها. فجعلوا للوزير

---

[1] فقيه من لا يحضره الفقيه 1/129.

[2] منهاج السنة النبوية – شيخ الإسلام ابن تيمية 1/302- 303 – انظر: أصول مذهب الشيعة 2/786 – د. ناصر عبد الله علي القفاري.

[illegible] الوصول [illegible] سبيل [illegible] وبحثاً تفكراً ذلك قال [illegible] إبراهيم أن يرى ومن

تعالى، [illegible] لم يخلق [illegible] (ع) [illegible] المرتضى الشريف [illegible] الحق

. [1] [illegible] المعرفة [illegible]

. (2) [illegible] مجمع ([illegible]) [illegible] الطبرسي [illegible]

[illegible] الاستدلال و النظر [illegible] : [illegible]

. [3] [illegible]

[illegible] الشيرازي [illegible] : ([illegible]) [illegible]

[illegible] مؤيد ان [illegible]

. روائي [4] [illegible] قرآني [illegible] ([illegible])

[1/364] [illegible]

[illegible] (ع) [illegible] : [illegible]

. [illegible] يبلغ [illegible]

[illegible] (ع) [illegible] : [illegible] [1/207] [illegible]

[illegible] : ربي؟ [illegible] : [illegible] "[illegible]" : (ع) [illegible]

. [illegible]

. [illegible]

[illegible] ([illegible]) [illegible]

. ﴿ وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً ﴾ : [illegible]

[illegible]

[illegible] : ﴿ فآمن له لوط [illegible] إني مهاجر إلى ربي [illegible] العزيز الحكيم ﴾

([illegible]/[illegible]) : [illegible] ﴿ [illegible] الملأ الذين استكبروا [illegible]

لنخرجنك [illegible] لتعودن [illegible]

[illegible]

[illegible] (88-89/[illegible]) [illegible]

. [illegible]

. [illegible] الأنبياء [illegible]

([illegible]) [illegible] . [illegible]

[illegible] . [illegible]

. [illegible] . [illegible]

---

[1] تنزيه الأنبياء/47 مراجعات في عصمة الأنبياء من منظور قرآني – عبد السلام زين العابدين ص 118.

(2) المصدر نفسه ص 120

2

[3] أيضا ص 121.

[4] أيضا ص 121 ، 122.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

1- إن هـؤلاء غيـر مـذكورين صـراحة فـي نـص الآيـة، بـل ولا إشارة! فالآية تتكلم عن إمامة إبراهيـم وليـس عـن إمامـة علـي أو أحد غيره فإقحامهم فيهـا محـض تخـرص وافـتراض لا سـند لـه إلا شبهات لا يمكن بحال أن ترقى إلى اليقين الذي هو أسـاس ابتنـاء الأصول.

ولقد نص الله تعالى في كتابه على خلافة داود [illegible]

[illegible]

فعـاد القـول (بإمامـة) علـي احتجاجـاً بالآيـة إلـى المتشـابه لا إلـى المحكم. وذلك دليل بطلانه.

2- إن استنباط (إمامة) علي من الآية - بناءاً على أن علياً لم يقع منه شرك أو ذنب - لا يمكن القطع به وإنما هو دعوى - ودعوى عظيمة - تحتاج إلى دليل قطعي من خارج الآية، وإلا فإن الآية لا تنص على علي ولا على عصمته، فضلاً عن غيره، فاحتاجت الآية إلى حجة من خارجها فبطل الاستدلال بها.

3- إن القول بـ(عصمة) علي دعوى تحتاج - كما قلت - إلى نص قرآني صريح، وذلك مفقود - وسيأتي لاحقاً مناقشة هذه القضية مفصلاً في مبحث (العصمة) - والأمر مبناه على الافتراض الظني ، وذلك لا ينفع في الأصول .

بل يمكن الطعن حتى في دعوى أن علياً لم يقع منه شرك في بداية حياته. وذلك بأن نقول : ما الدليل القطعي على هذه الدعوى؟

قد يقال: إنه أسلم وهو صبي صغير ولكن هذا القول لا يكفي فقد يكون وقع منه الشرك قبل أن يسلم، ولا يبعد أن أباه - وهو مشرك - كان يأخذه إلى الكعبة ويلقنه عبادة الأصنام، بل يقال: إنه ولد في الكعبة، والكعبة حين ولادته كانت مليئة بالأصنام. فهو قد ولد بين الأصنام! ولقد ولد غير واحد من قريش في الكعبة كحكيم بن حزام. ويظهر أن المرأة إذا أعسرت أدخلوها الكعبة مستغيثين بالآلهة لكي ييسروا أمر ولادتها.

وليس في هذا ذم ولا مدح، لأن الذم والمدح يبنى على الفعل الاختياري، والطفل لا
اختيار ولا قصد له في الخير والشر.

وعبارة (أسلم علي وعمره كذا) تستلزم أنه لم يكن قبل ذلك مسلماً.

ودعوى **انفراد** علي بأنه لم يسجد لصنم غير مسلَّم بها: فإن أبا بكر لم يسجد كذلك لصنم. وهذا أدعى للفضل لأنه ترك اختياري عن تفكر وتدبر. فليس هو كترك طفل لم يوضع بعد على المحك. فلا ندري لو عاش حتى بلغ مبلغ الرجال ما ستؤول إليه الحال ؟

وقد حكى لنا التاريخ عن مجموعة ممن كانوا يسمون بالأحناف لم يشركوا بصنم كأبي بكر الصديق ، وأبي ذر الغفاري ، وزيد بن نفيل ، وورقة بن نوفل. ولا شك أن الفضل لهؤلاء أولى وأكمل.

والنتيجة أن إثبات أن علياً لم يسبق منه شرك أمر ظني. وثبوت هذا لمن ولد في الإسلام ، ونال الخلافة كعبد الله بن الزبير مقطوع به .

وأخيراً..

وأخيراً نقول: هل يعقل أن تكون هذه الآية المحتملة لهذه الوجوه التي لا تحصى من الاختلافات- حجة على العباد في أصل من أصول الدين يتوقف على ثبوته الإيمان، ويلزم من إنكاره الكفر ؟!

أعط الآية لرجل دخل في الإسلام لأول وهلة لم يسمع بموضوع (الإمامة) و(العصمة) وعلي والحسن والحسين.........الخ، غير أنه يحسن العربية، ثم انظر هل يمكن أن يفهم منها (إمامة) شخص هو علي؟ أو (إمامة) اثني عشر معصوماً أوجب الله الإيمان بإمامتهم؟! يستحيل ذلك ولو قرأ الآية ألف مرة !

لكن أعطه هذه الآية مثلاً : [illegible] ([illegible]/[illegible]) .

[illegible]

الآية الثانية

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة/55)

الدليل على بطلان دلالة هذه الآية على (أصل الإمامة) هو عدم امتلاكها لشرط الدليل الأصولي ألا وهو الإحكام والقطع، أو الوضوح والصراحة في الدلالة على المراد.

فالآية متشابهة - هذا في أحسن أحوالها - وليست نصاً في (الإمامة) عموماً، ولا في (إمامة) علي - أو غيره - خصوصاً.

والاستدلال بها على هذه المسألة ظن واحتمال، وتخرص واستنتاج أو استنباط . وهذا كله لا يصلح في باب الأصول. والقول به اتباع للمتشابه، وقد نهينا عنه بنص قوله تعالى: [illegible]

[illegible]

[1] نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم ص 105 / د. محسن عبد الحميد.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ

(التوبة/23). ومعنى ذلك: لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم (أئمة).

عَدُوِّي (الممتحنة/1).

المؤمنون بعضهم (17/) . معناه: المؤمنون بعضهم (أئمة) وخلفاء بعض، صار عددهم لـ (الإمامة).

قَالُوا ثُمَّ تَتَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَبَشِّرُوا بِالْجَنَّةِ * (30-).

شَيْءٍ (28/).

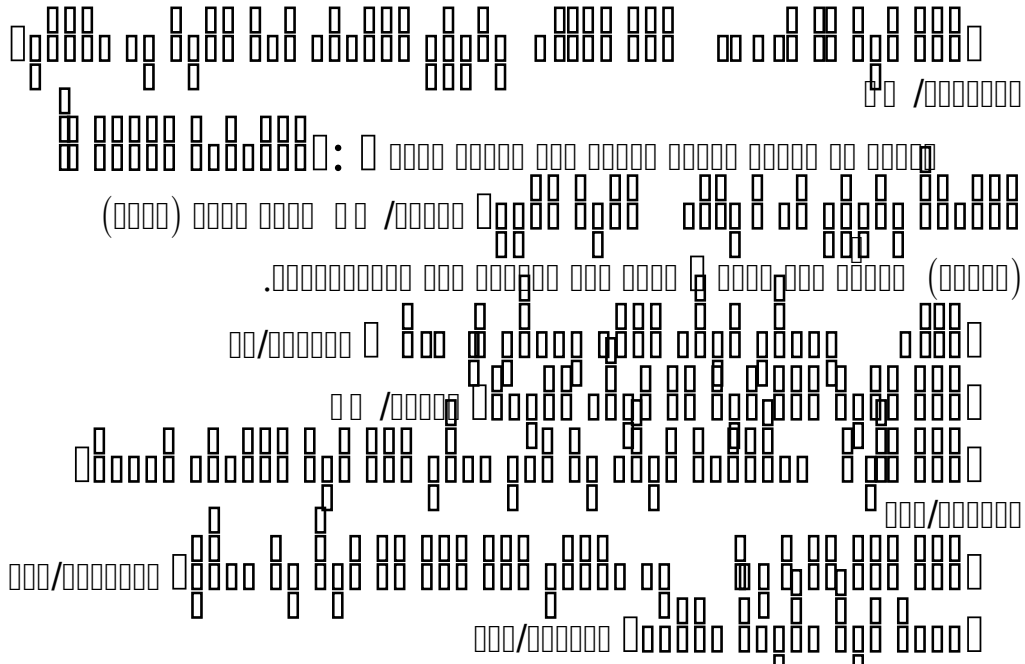

فما الذي جعل (وليكم) في الآية (إمامكم) دون بقية الآيات . وهي بالعشرات؟!

المستحيلات العشرة

إن القول بأن معنى (وليكم) في الآية هو (إمامكم المعصوم)، لا يصح ولا يتم إلا بعد اجتياز جملة من العوائق الصعبة بل المستحيلة الاجتياز، ما يجعل الاحتجاج بالآية خارجاً – حتى - عن دائرة الاحتجاج بالمتشابه فضلاً عن المحكم!

من هذه العوائق أو الموانع :

. الإثبات القاطع بأن لفظ (وليكم) ليس له إلا معنى واحد هو (إمامكم) المصطلح عليه عند الإمامية وأنه لم يرد بالمعنى اللغوي الذي هو الناصر والمحب والحليف وما شابه. ودون ذلك - كما يقال - خرط القتاد . إن أقل ما في هذه الدعوى أنها احتجاج بالمتشابه لأن اللفظ صار مشتركاً بين معنيين: أحدهما اصطلاحي والآخر لغوي. والاحتجاج بالمتشابه في الأصول - التي هي أساس الدين - غير مقبول.

إن تفسير هذه الآية بـ(الإمامة) له شرطان لا بد منهما :

الأول: أن يأتي النص بلفظ (إمامكم) وليس (وليكم). لأن العدول عن اللفظ إلى شبيهه يؤدي إلى إشكال واشتباه لا داعي له . وهو مرفوض في الأصول.

الثاني: أن يأتي اللفظ (إمامكم) بحيث لا يمكن تفسيره بغير معناه الذي اصطلحت عليه الإمامية . وإلا صار مشتبها والأدلة المشتبهة لا تعمل من الأساس، فبطل الاحتجاج بالآية على (الإمامة) لأنه بلا أساس.

2 . الإثبات القاطع بأن صيغة الجمع (الذين آمنوا) لا يمكن حملها على ظاهرها وأن المقصود بها الإفراد وليس الجمع.

وهذا أقل ما فيه أنه خلاف الأصل وظاهر اللفظ . ومخالفة الأصل وظاهر الكلام من دون قرينة تحكُّم باطل ، وليس عليه من دليل سوى الظن والاحتمال وذلك غير مقبول في الأصول.

3 . إثبات أن المفرد المقصود بالآية هو علي لا غير ، قطعاً لا ظناً. وهذا غير ممكن. وأقل ما فيه أن علياً [illegible]

[illegible] عمَّ [illegible]

4 . [illegible] أئمة [illegible] و نقيضه [illegible] !!

5 . [illegible] وهم راكعون [illegible]

6 . [illegible]

7 . [illegible] فيه.. [illegible]

[illegible]

وقد ورد - كما سلف - أن الآية نزلت في عبادة الصامت ولكنها في نفسه وجده في كل ما سبق غيره أولى من سبب النزول - وإن كان السبب - في الغالب - أكثر في الدلالة على المعنى العام.

وهذا ما يؤكده قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (البقرة/ 207) فإن الله قد وصف جميع المؤمنين بابتغاء مرضاته. وهؤلاء يشترون أنفسهم ابتغاء مرضاته، وهم في ذلك قد باعوا أنفسهم لله، فلا يملكون منها شيئاً. فهم لله قطعاً.

وهذه الآية - مع سبب نزولها - لا تخص أحداً. فهي عامة في كل من تنطبق عليه إذ هي تمدح كل من يتصف بهذه الصفة، وتذم كل من لا يتصف بها.

وقد ذكر بعض المفسرين أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام حين نام على فراش النبي صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة، وهذا يدل على فضله وعظيم شأنه[1]. ولكن هذا لا يمنع أن تكون الآية قد نزلت في غيره أيضاً.

وهل يمكن أن يكون غير علي عليه السلام ممن يتصف بهذه الصفة؟!

أما الأول: فإن الآية تتحدث عن كل من يتصف بهذه الصفة من المؤمنين!

وقد قال الله تعالى في وصف المؤمنين (ج): ﴿**الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون**﴾ فقد قال: إن المؤمنين الذين يتصفون بهذه الصفة هم الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون.

وقد ورد في بعض الروايات أن المقصود بالراكعين هم الراكعون في الصلاة[2].

وأما معارضتها لما هو أقوى منها: فإن الآية لا تتعارض مع أي دليل آخر. فإن لم يكن هناك دليل آخر فهي دليل على ما تدل عليه. وإن كان هناك دليل آخر فما هو؟ وما هي دلالته؟ (إن وجد) فإن كان هذا الدليل يدل على أن غير علي عليه السلام قد نام على فراش النبي صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة فإن هذا لا يعني أن الآية لا تدل على علي عليه السلام. فقد يكون غيره قد فعل ذلك أيضاً.

وقد ورد في بعض الروايات أن الآية نزلت في علي عليه السلام[3].

---

(1) يمكن أن يرجع إلى كتاب (الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات) لأبي مريم الأعظمي 1/124 وما بعدها.

(2) أصول الكافي 1/288.

(3) أصول الكافي 1/409.

2. ولا بد معه من إثبات أن صيغة الجمع في الآية المقصود [illegible] الإفراد [illegible] الجمع وذلك على سبيل القطع [illegible] الظن [illegible] حطى!!

3. [illegible] قطعاً [illegible]. [illegible] !!![illegible]

4. [illegible] عشر [illegible] بالشخص [illegible]. [illegible] !!!![illegible]

5. [illegible]. [illegible] !!!!![illegible]

6. [illegible] أيضاً [illegible] الهيئة، [illegible]. [illegible] !!!!!![illegible]

7. [illegible] الزكاة [illegible]. [illegible] !!!!!!![illegible]

8. [illegible] !!!!!!!![illegible]

9. [illegible] ([illegible]) [illegible] !!!!!!!!![illegible]

10. [illegible] . [illegible] !!!!!!!!!![illegible]

[illegible] ([illegible]) .

[illegible] بعضها

فق[illegible] البناء [illegible]!

[illegible] . [illegible] !![illegible]

أأنتم قلتم [illegible] الله!

[illegible] بالسؤال [illegible] :

[illegible] – [illegible] – [illegible] : [illegible] بـ (إمامة) اثني [illegible] ([illegible]) ؟ [illegible]!

[illegible] :[1]

---

[1] سيوجه الله تعالى سؤالا مشابها لنبيه عيسى بن مريم كما أخبر فقال:
﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ المائدة/116-117

□

الآية الثالثة

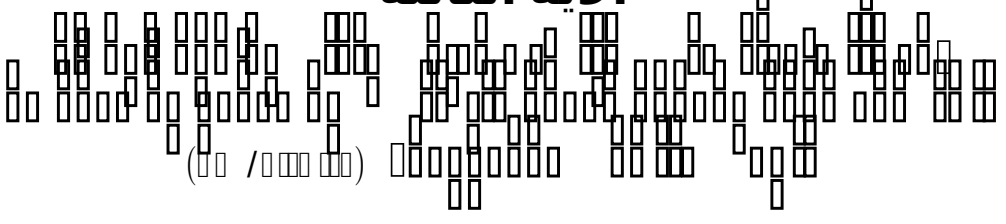

الآية الرابعة

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ [illegible] الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء59)

الاحتجاج بهذه الآية الكريمة قائم على اعتبار أن المقصود الإلهي بلفظ (أولي الأمر) الوارد فيها هو (الأئمة المعصومون) لا غير .

وهذا غايته أن يكون متشابها. والاستدلال بالمتشابه لا يصلح في الأصول. وإنما لا بد لها من دليل محكم صريح . وهذه الآية ليست كذلك لأن لفظ (أولي الأمر) مشترك بين الأمراء والعلماء . بل الأب ولي أمر ولده ، والزوج ولي أمر زوجته . وكل تابع مأمور تجب عليه طاعة ولي أمره دون اشتراط عصمته .

حتى الشيعة يسمون فقهاءهم بـ(أولي الأمر) ! ويسمون الواحد منهم (ولي أمر المسلمين). ولا شك أن الفقهاء غير معصومين وهم ممن تجب طاعتهم. وإذن لا يشترط بـ(أولي الأمر) أن يكونوا (أئمة معصومين). فبطل الاستدلال بالآية على ذلك.

ومما يبطله أيضاً أن للآية تتمة هي: ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى [illegible] والرسول ﴾ فحتى ولي الأمر من المتنازعين فبطلت عصمته

وجاءت [illegible] إلى [illegible] إلى اثنين [illegible]

[illegible] ، [illegible] شيء آخر [illegible].

وقد [illegible] الكليني [illegible] هذا [illegible] مهرباً [illegible] التجرؤ [illegible] بالآية تحريفها

! [illegible] (؟) [illegible]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا

[illegible] الرَّسُولَ وَأُوْلِي [illegible] مِنْكُمْ﴾ [illegible]: [illegible]

[illegible]

[illegible] (. [illegible]

[illegible] منازعتهم؟! إنما [illegible] : ﴿ [illegible]

[illegible] ﴾[1].

[illegible] (ـ[illegible])

[illegible] ! [illegible]

[illegible] ![2].

---

[1] أصول الكافي 1/276.

[2] مشكلة الإمامية أنهم يطرحون نظرياتهم من أجل الجدل لا أكثر. دون النظر إلى إمكانية تطبيقها من عدمه ! انظر إلى تفسيرهم لكلمة (أولي الأمر)! ثم انظر إلى تفسير أهل السنة! لترى الفرق في إمكانية التطبيق على الواقع للاستفادة الشرعية من معنى الآية.

الآية الخامسة

[illegible]

[illegible]

أما على رأي الإمامية فالآية لم يكن لها أثر على أرض الواقع: لا عند نزولها، ولا بعد وفاة النبي ... وإلى يومنا هذا !

1. ففي عهد النبي: لم يكن من حاجة إلى طاعة علي أو الحسن والحسين (الأئمة). فالآية لم تطبق. مع الانتباه إلى أن الحسن والحسين حينذاك كانا صغاراً.

2. بعد وفاة النبي: يكون معناها طاعة الأئمة الاثني عشر وأولهم علي. وذلك لم يقع.

3. بعد انتهاء عصر (الأئمة) الاثني عشر: ما عاد هناك أي واقع لتطبيقها لعدم وجود (الأئمة). فإن قالوا: إن آخرهم موجود قلنا: بل مفقود ، والواقع يكذب دعواهم.

فالآية -طبقاً لرأي الإمامية- معطلة *على* منذ نزولها وإلى اليوم.

وعندما تسنح الفرصة للإمامية لممارسة العمل السياسي لا نجد للآية -على تفسيرهم- أي معنى قابل للتطبيق. فأمراؤهم وحكامهم يأتون إلى الحكم بالقوة. ثم يتوارثونه فيما بينهم: كما حصل للفاطميين والبويهيين والصفويين وأمثالهم. والخميني عيَّن منتظري خلفاً له ثم عزله. والآن تعالت أصوات في إيران بتعيين المرشد الروحي بالشورى وليس بالنص من سابقه! وهلم جرا. فأين تطبيق الآية من واقعهم السياسي؟!.

وأغرب ما في الأمر أنهم بعد انتهاء عصر الأئمة فسروا الآية بطاعة العلماء. على اعتبار أن (الفقيه نائب عن الإمام في حال غيبته.. له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس. والراد عليه راد على الإمام...) [عقائد الشيعة – محمد المظفر ص 9].

والذي اضطرهم إلى ذلك خيالية نظريتهم. فألجأهم الواقع المنظور إلى عكس ماكانوا ينظرون، وخلاف ما يعتقدون . فعادوا إلى تفسير أهل السنة والجماعة مضطرين وقالوا به مرغمين. ولكن عودةً متطرفة غالية. سببها التطرف الغالي في الفكر فخرجوا إلى الطرف المضاد في الواقع.

وأما على قول أهل السنة فالآية عاملة منذ نزولها وإلى يوم القيامة. فإنهم فسروا (أولي الأمر) بأنهم أمراء السرايا والعلماء. وهذا المعنى قابل للتطبيق حتى في عهد النبي . فإن الأمير والعالم المرسل من قبله تجب طاعته وتجوز مناقشته في ضوء كتاب الله وسنة رسوله = = ولا تشترط عصمته، وإلا لما أرسل رسول الله من الأمراء والعلماء إلى البلدان كخالد وعمرو ومعاذ ومصعب وأبي سفيان. فالطاعة غير مشروطة بالعصمة. يقول تعالى :(..فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) . والإمامية أوجبوا طاعة العلماء وجعلوها

بمنزلة المعصومين، مع عدم توفر العصمة فيهم!

وما أتفه القول – الذي يسوقونه للجدل لا أكثر - بأن الله لا يأمر بطاعة من يجوز عليه الخطأ وإلا كان مأموراً أن يطاع في حال خطئه ومعصيته! فهل كان أمراء الرسول والدعاة الذين كان يرسلهم لا تجب طاعتهم مع أنهم غير معصومين بالاتفاق؟ أم أن المسلمين في زمانهم فهموا من هذه الطاعة الإطلاق في الصحة والخطأ والحسنة والسيئة وقد قال تعالى :" فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول "؟ فأي عقل يفهم من أمر النبي بطاعة أميره وجوب طاعته في المعصية إلا على سبيل الجدل؟!

[1] عقائد الشيعة الامامية الاثني عشرية/57.

إن نظرة سريعة إلى الآية كاملة يظهر أن موضوع الآية شيء آخر لا علاقة له بما أقحم فيها من القول بـ(الإمامة) . يقول تعالى:

حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتةُ وَالدَّمُ وَلَحمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (المائدة/3) .

فما علاقة (الإمامة) بالميتة والدم ولحم الخنزير والمنخنقة والموقوذة ... الخ ؟! كيف يستسيغ ذوق لغوي أن تحشر (الإمامة) مع هذه الأمور؟ مع أنها غير مذكورة أصلاً!

إلا إذا كان غير المذكور من جنس المذكور !

هذا .. وقد روى الإمامية في كتبهم عن علي أنه قال : إن أمركم هذا لهو أهون عندي من شسع نعلي .

إن هذا لا يمكن قبوله إلا إذا قيل إن هذه الآية محرفة - كما ادعى الكليني ذلك في الآية السابقة - وأن النص قد حشر فيها حشراً دون مناسبة. وهذا القول باطل وكفر.

الآية السادسة

لِلنَّبِيِّ آمَنُوا يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ
قُرْبَىٰ (التوبة/ 113) . .

أراد إلا أجراً

: ( ) : ( ) .

الاحتجاج بالآية اللغوي بناء

2 . افتضناجلاً ( ) ( )

نقطع جلي كثيرون!

3 . ( ) ( ) ( )

اصطلاحاً .

: وَلَئِنْ

فَأَفُوزَ عَظِيمًا (/73) .

(المائدة/82)

اتَّخَذْتُمْ

(/ 25) .

(/

( ) . ( ) .

!

اللغة.

:

(/26) .

!

كـ( ) شد ؛

.

:

(/) .

(1) عقائد الإمامية الاثنى عشرية /86.

(2) الخوئي / في أول الكتاب.

(3) المصدر نفسه.

الآية السابعة

فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا ثُمَّ لَعْنَةَ عَلَى الْكَاذِبِينَ

[1] نهج البلاغة 1/181-182.

الآية الثامنة

[illegible]

إرادة الخاص باستعمال اللفظ العام خلاف الأصل والبيان

الملاحظ على جميع الآيات التي يحتج بها الشيعة على إمامة علي أن ألفاظها عامة غير منحصرة بشخص معين . لكنهم يحملونها على علي وحده ، مع أن اللفظ عام ! وهذا خلاف قواعد اللغة ، لا سيما وأن الأمر أمرُ أصلٍ اعتقادي لا بد من تحديده وتعيين المقصود به بعينه :

إن الله يقول: [illegible]

[illegible]

الآية التاسعة

(/)

: .....[1].

! .

( )! - - .

.( ) .

( ) . ( ) .

– – ! .( ) .

الآية العاشرة

(/)

: (/) : .

(/) .

( ) . .

.

( ) .

( ) .

( ) .

: .

( ) ( ) .

( ) .

( ) .

.

[1] عقائد الإمامية الاثنعشرية للزنجاني/87.

الآية الحادية عشرة

(/)

قواعد تحت الطلب

يقول الزنجاني (ركن الإسلام وعماد العلماء الأعلام) معلقاً على الآية ومتحججاً بها : وليس المراد بالصادق صادقا ما وإلا لزم وجوب متابعة كل من صدق مرة وهو باطل إجماعاً !!!

إن هذه القاعدة التي استند إليها وهي لزوم متابعة كل من صـدق ولو مرة واحدة

علـى اعتبـار أن ذلـك يمنحـه صـفة الصـدق ، تصـلح أن تسـمى - هـي وقواعده الزنجانية الأخرى - بـ(قواعد تحت الطلب) ؛ فإنه عندما تُعييه الحيلة ويصل إلى طريق مسدود لا خروج له منه اخترع كلامـا مـن عنـد نفسه ثم صيره قاعدة وانطلق منها إلى ما يريد ! وإلا من أين أتى بهذه القاعدة ؟ من أي لغة ! ومن قال بها ؟ وفـي أي كتـاب ؟ بـل أي عقـل يستسيغها ؟!

إن هذه القاعدة هي من أبطل الباطل لأن من صدق مرة لا يسمى صادقاً ، وإنما هو أكذب الكاذبين فإن إبليس اللعين ومسيلمة الكذاب و**(علماء السوء)** صدقوا مرات. كما قال إبليس:

الآية الثانية عشرة

[illegible]

آيات أخرى استدلوا بها

---

[1] التفسير الكاشف 4/517.

[2] الميزان في تفسير القرآن 12/259.

كقوله تعالى:

(1) نهج البلاغة 3/7.

[1] أصول الكافي 1/421.

المبحث الثاني

وقـفة مع الروايات

بقيت لنا كلمة أخيرة عن الروايات لأُبين كيف يتم الاستدلال بها حتى يتبين للقارئ مدى القيمة الاستدلالية للروايات التي يحتج بها الإمامية، متخذاً من رواية (الغدير) نموذجاً يقاس عليه بقية الروايات، لشهرة هذه الرواية وكثرة الاحتجاج بها.

المطلب الأول

حقائق وأمثلة عن روايات الشيعة

هذه جملة من الحقائق والملاحظات المهمة عن روايات الشعة أذكرها قبل مناقشة الرواية:

أ. الاضطرار إلى صنع الروايات لعدم دلالة الآيات

حين لم يجد الإمامية – ولو - آية واحدة تذكر الإمام وتعينه بصراحة تقطع الشك، وتسكت المعارض كقوله تعالى عن الرسول محمد ﷺ: [illegible]

[illegible]

(1) اقرأ مثالاً على ذلك بعض ما ذكرته لاحقاً من روايات عن الكليني في موضوع (التمسك بأهل البيت). تحت عنوان (روايات كفرية تستلزم كفر من رواها).

ج. استنباط الصخر

الاستنباط لغةً : هو استخراج ما يحتمله النص ، أو ما يمكن أن يكون في النص من معاني كما يستخرج الماء من الأرض بحفرها .

أما الإمامية فإنهم عادة ما يأتون بالمعاني من خارج دائرة احتمالات النص ويحشرونه فيه ثم يقولون : إن دليلنا على هذا المعنى كذا ، ويأتون بالنص الذي حشروا هم فيه ذلك المعنى حشراً !

فاستنباطهم حشر وليس استنباطاً. أو هو استنباط حشري. أو سمه - إن شئت - استحشاراً أو .. استعباطاً لا فرق !

إن مثل الإمامية في تعاملهم مع الآيات وإلصاق المعاني بها وإسنادها بالروايات كمثل رجل ادعى فقال: أنا قادر على أن استنبت الزرع واستنبط الماء من هذا الصخر! فقيل له: فدونك هذا الصخر!

فذهب وجاء بأحمال التراب ففرشه بها، وبصهاريج الماء فسقى به التراب وغرس الأشجار. ثم صار يقول: أما قلت لكم: إني قادر على أن استنبت الزرع واستنبط الماء
من هذا الصخر ؟!

نعم قد ينخدع بما يقول الكثيرون! ولكن الحقيقة هي أن الزرع والشجر نبت على التراب. والماء هو الذي جاء به! فلا الزرع خرج من الصخر، ولا الماء تفجر منه. والصخر لا علاقة له بما جرى فوقه وباسمه!

إن الصخر هو مثل الآية في دلالتها على ما يقولون! والتراب مثل الرواية التي جاءوا بها وألصقوها بالآية.

والماء والزرع هو المعنى الدخيل الذي أضافوه، وادعوا أنهم استنبطوه من الآية. وما نبت من الزرع (الأصول الإضافية) إنما نبت وخرج من التراب (الرواية) وليس من الصخر (الآية).

فالآية لا علاقة لها بما جرى باسمها، وألصق بها!

د. الروايات أكبر ميدان للكذب

حينما ضاع على الناس ضوابط الاهتداء، وغاب عنهم أن أصول الهداية محصورة في محكمات الكتاب لا غير، لأنها المصدر الوحيد المضمون للاهتداء في الأصول. دخلت إليهم الضلالات عن طريق الروايات التي يتلقونها ثقة منهم بمن يرويها، ممن لبس لهم لبوس العلماء. غير واضعين في حسبانهم أن من العلماء من يخطئ أو يزوّر عليهم الحقائق ويرتكب جريمة الكذب المتعمد! الأمر الذي يستحيل أن يكون مع الآيات المحكمات. لأنها واضحة المعاني لا تحتمل أكثر مما ينطق به نصها.

وهذه بعض الأمثلة اضطررت إلى سوقها. وهي لا تمثل إلا قطرات من مستنقع كبير!

عبد الحسين شرف الدين الموسوي صاحب كتاب (المراجعات) واحد من هؤلاء الذين يتعمدون الكذب! ومنه: أنه ينسب توثيق روايات إلى مصادر أو علماء أوردوها ليردوا عليها ويبينوا ضعفها. فكيف يجعل من ذلك مصدراً معتمداً لها!

وفي (مراجعاته) من ذلك الكثير! منه: أن علياً بلغه قول أبي هريرة: (قال خليلي وحدثني خليلي) فقال: متى كان النبي خليلك؟

ونسب ذلك إلى ابن قتيبة في كتاب (تأويل مختلف الحديث) كمصدر معتمد للرواية. بينما الحقيقة – التي لا يعرفها أغلب القراء الذين وضعوا ثقتهم بالكاتب – أن ابن قتيبة إنما أورد الرواية ليرد عليها ويبطلها مبيناً أنها مروية بلا سند. وراويها النظام المعتزلي[1]. وهذا كذب متعمد وإثم عظيم به يضل ملايين الناس!

ومثله التيجاني السماوي وله من ذلك الكثير والعجيب! منه ما نسبه كذباً إلى ابن كثير في كتاب [البداية والنهاية 5/214] أنه روى عن أبي هريرة أن يوم الغدير اتخذه رسول الله ﷺ [illegible]

---

[1] ص 27، ص 59.

ولقد رجعت إلى تفسير الفخر الرازي فوجدت الزنجاني - للأمانة - قد أورد الخبر في [ج 3 ص 618] كما قال ، لكنه أورده من أجل أن يرد عليه، وثبت عدم صحته. فكيف يتخذ مصدراً ومرجعا معتمداً للرواية!!!

ولك - بعد - أن تحكم وتختار و.... تنجو بجلدك!

إن اعتماد الكذب دليلاً على الدعوى، ليس له إلا تفسير واحد هو: أن المدعي يعلم في قرارة نفسه أن دعواه مفلسة من الأدلة الصحيحة الصادقة!

والكذب أنواع وفنون!

فمنه الصريح: كأن ينسب إلى المصادر ما ليس فيها. فيقال: (روى البخاري ومسلم وأحمد..الخ) مطمئناً إلى أن أحداً لن يفتش وراءه. وهذا كثير جداً!

أو ترد رواية في مصدر معين أوردها المؤلف ليرد عليها مبيناً عدم صحتها. فيجعل من ذلك المصدر مرجعاً لتوثيق الرواية!

---

[1] لأكون مع الصادقين /60.

[2] عقائد الإمامية الاثنى عشرية /81-82.

أو ترد الرواية في المصدر المعين، لكن يضاف إليها ما ليس في الأصل! أو يحذف منها، ثم تنسب - بعد الإضافة أو الحذف - إلى ذلك المصدر. ثم يقال: اتفق الطرفان! بينما الاتفاق إنما هو على أصل الرواية - إن صحت - دون المضاف أو المحذوف.

أو رواية هي عبارة عن تجميع حاصل من عدة روايات، في عدة كتب.

أو ينسب النقل إلى مصادر ليست روائية أساساً. ترد فيها روايات غير محققة. مثل كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي. وأسباب النزول للواحدي. وعامة كتب أسباب النزول. وتفسير الثعلبي. وتاريخ الخلفاء للسيوطي. والدر المنثور له أيضاً. موهمين القارئ أن ما يروى في هذه الكتب معتمد وحجة! مع أن الطريقة العلمية توجب أن لا يكون الاحتجاج إلا بما صح فيها من روايات. لا بمجرد وجودها فيها.

بل وصل الإسفاف إلى حد الاحتجاج بما يروى في كتب الأدب والطرائف! مثل
العقد الفريد لابن عبد ربه. أو الحيوان للدميري. والأغاني للأصفهاني! أفلهذه الدرجة هانت عقيدة المسلمين!

ومنه النسبة دون تحقيق إلى كتب الحديث التي تروي الصحيح والضعيف كالسنن الأربعة (أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة) ومسند أحمد. فهذه الكتب وإن كان الغالب عليها الصحة، إلا أن فيها الكثير من الضعيف - بل الموضوع المكذوب - مما لا يصح الاحتجاج به إلا بعد التحقيق. فكيف إذا كان الراوي قد نبه في كتابه على ضعف الرواية. ومع ذلك يأتي من يحتج بها منسوبة إليه!!

ومن الكتب التي كثرت فيها الروايات الضعيفة مستدرك الحاكم. فإن نسبة الضعيف فيه يساوي ربعه كما قال المحققون واعتذروا له بأن الحاكم كتب مسودته ومات قبل أن يراجعه. ومما زاد الطين بلة، ترديد عبارة (صححه الحاكم، ووافقه الذهبي). وهي من الأوهام والأخطاء الشائعة. والحقيقة أن الإمام الذهبي حين لخص كتاب الحاكم لم يقصد تحقيق الكتاب، وبيان صحيحه من ضعيفه. وإنما قصد التلخيص فحسب. فتكريره لعبارات الحاكم لا تعني الموافقة. لكن جاء من المتأخرين من توهم ذلك ورددده ، فصار شائعاً[1].

ومن الكذب أن تروى رواية ضعيفة في مصدر متقدم، ثم يأتي مِن بعده مَن ينقل عن ذلك المصدر ما روي فيه. وقد يبلغ الناقلون العشرات. فيأتي الزنجاني وعبد الحسين الموسوي وأضرابهم ليجعلوا من هذه الكتب المتأخرة مصادر للرواية! فيقولون – مثلاً - : وردت في

---

[1] قام بتحقيق هذا الموضوع واستخلاص هذه النتيجة الشيخ عزيز رشيد محمد الداييني في رسالته (منهج الحافظ الذهبي في تلخيص مستدرك الحاكم) التي نال بها شهادة الماجستير بدرجة (امتياز) بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف من جامعة صدام للعلوم الإسلامية 1419–1998.

أربعين مصدراً من مصادر الجمهور أو ستين أو أكثر أو أقل. موهمين القارئ أن الرواية صحيحة أو معتمدة. إذ لا يعقل أن تروى في جميع هذه المصادر وهي ليست كذلك. فتتخذ حجة! مع أن المصدر واحد فقط والبقية كتب نقلت عن ذلك المصدر! .

إن شاهداً واحداً على واقعة معينة، يبقى واحداً مهما كثر الناقلون عنه. ولا يصح أن يعتبر هؤلاء شهوداً ولو بلغوا المئات ما دام الاعتماد على ذلك الشاهد الوحيد.

إن القاضي الذي يعتبر هؤلاء جميعاً شهوداً على الواقعة مستغلاً ثقة الناس به لا
شك في أنه مزور كبير. وكذاب أشر خطير!

إن هذا التزوير المبطن يمارس – وبكثرة – مع الروايات التي يحتج بها الإمامية
في موضوع (الإمامة)، وغيره. ومن قبل (علماء) وضع الناس فيهم ثقتهم، فاتبعوهم دون نقاش!

التهريج (العلمي)

إذا أخذت الحقائق السابقة بعين الاعتبار، يتبين لك أن كثيراً من الأقوال التي يرددها علماء الإمامية، أشبه بالتهريج (العلمي)، والغوغائية الفكرية منها بالكلام العلمي الدقيق الرصين. مثلاً :

يقول إبراهيم الزنجاني: (حديث الغدير الذي رواه جمهور العامة منهم الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي في الشبهة الحادية عشرة ص 25، وكنز العمال ج 6ص 390...ومسند أحمد والدر المنثور للسيوطي والعقد الفريد ج 6 ص 194...الخ...الخ! [إلى أن يقول]: حديث الغدير المشهور الذي رواه 120 صحابياً و 84 تابعياً!!!). وهذا كله كذب وتهريج! وأول ما يكشف كذبه أن يقال: من هؤلاء الصحابة؟ أين نجد رواياتهم؟ وفي أي كتاب؟ إن العلم يقاس ويوزن بالمثاقيل. ولا يكال كيلاً بالمكاييل!

ولأن العلم قد هان حتى صار بالمكاييل وجدنا من يسف هذا الإسفاف ليقول الكلام السابق! وفيه أن رواة (الغدير) من الصحابة مائة وعشرون.. ومن التابعين أربعة وثمانون! مع أن التلسلسل المنطقي يقضي بأن يكثر عدد الرواة كلما نزلنا أكثر! فإذا كان الرواة من الصحابة (120)، فينبغي أن يبلغوا من التابعين المئات -على الأقل- فعلام نقص رواة (الغدير) عند طبقة التابعين عن عدد رواته من الصحابة! أم أن الأمور دائماً بالمقلوب!

ولم يكتف الزنجاني بهذا حتى حكم بتواتر الحديث قائلاً: بل أن هذا الحديث متواتر بين علماء العامة فضلاً عن الخاصة (!!!) ولم لا وقد صار العلم بالمكاييل؟!

والآن نأتي إلى تفصيل القول في حديث الغدير الذي صار على عهد الزنجاني (متواتراً عند العامة فضلاً عن الخاصة) لنرى مدى القيمة الاستدلالية عند الإمامية على أمر هو (أعظم الدين وأهم عقائد المسلمين).

المطلـب الثانــي

رواية الغـدير

روى البخاري مختصراً وأحمد والبيهقي وابن هشام في السيرة :
أن رسول الله أرسل خالد بن الوليد على رأس جيش إلى اليمن (قبل بضعة أشهر من حجة الوداع) فانتصر وغنم. فكتب إلى رسول الله: ابعث إلينا من يخمسه. يقول بريدة: فبعث إلينا علياً . وفي السبي وصيفة من أفضل السبي. قال فخمَّس وقسَّم فخرج ورأسه يقطر قلنا: يا أبا الحسن ما هذا؟! فقال: ألم تروا إلى الوصيفة التي كانت في السبي فإني قسمت وخمست فصارت في الخمس ثم صارت في أهل بيت النبي ثم صارت في آل علي. قال فكتب الرجل (أي خالد) إلى النبي فقلت: ابعثني مصدقاً ...وأقبل علي من اليمن ليلقى رسول الله بمكة فتعجل إليه واستخلف على جنده الذين كانوا معه رجلاً من أصحابه فعمد ذلك الرجل فكسا كل رجل من القوم حلة من البز الذي كان مع علي فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم فإذا عليهم الحلل قال: ويلك ما هذا ؟! قال : كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس. قال: انزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله قال: فانتزع الحلل من الناس فردها في البز. قال: وأظهر الجيش شكواه فقام رسول الله فينا خطيباً فسمعته يقول: (أيها الناس لا تشكوا علياً فوالله إنه لأخشى في ذات الله أو في سبيل الله من أن يشكى).

يقول بريدة: لما قدمت على رسول الله ذكرت علياً فتنقصته فرأيت وجه رسول الله يتغير فقال: (ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟) قلت: بلى يا رسول الله قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

وروى مسلم عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خما بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: (أما بعد أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به) فحث على كتاب الله ورغب فيه. وفي رواية: (كتاب الله فيه الهدى والنور من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل) وفي رواية ثالثة: (أحدهما كتاب الله عز وجل وهو حبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة) ثم قال: (وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي- ثلاثاً -).

مناقشة الرواية

1. إن خطبة النبي في ذلك الموضع (غدير خم) لم يقلها النبي من تلقاء نفسه ابتداءاً. وإنما اقتضى ذلك سبب.

إن معرفة سبب القول له علاقة ماسة بمعرفة مقاصد القائل. ولولا ذلك لما اهتم العلماء بمعرفة (أسباب النزول).

وحتى يمكن الاحتجاج بالرواية لا بد من بتر الأسباب والمسببات، التي حدثت. والتي من أجلها قال النبي ما قال. وإلا تبين أنه لا علاقة بينها، وبين موضوع (الإمامة) أو الوصية بالخلافة.

إن أول الرواية يوضح أن علياً قد حصلت بينه وبين ذلك الجيش مشاحنات واختلاف بسبب الوصيفة التي نكحها، ومنعهم من ركوب الإبل، وانتزاع الحلل حتى إذا لحقوا برسول الله واختلطوا بمن معه من الحجيج كثرت القالة في علي وفشت في الناس وأكثروا من الشكوى والعنت الذي لاقوه منه مما اضطر النبي إلى أن ينزل في ذلك الموضع وذلك الجو الحار كي يقطع القالة ويبرئ ساحة علي .

إن علياً مؤمَّر من قبل النبي، وطاعة الأمير الأصغر من طاعة الأمير الأكبر فطاعته طاعة لمن أمَّره، وعصيانه عصيان له .إن طاعة علي –وقد أمّره رسول الله – طاعة لرسول الله، وعصيانه والشغب عليه أو منازعته في الحقيقة عصيان لرسول الله. هذا ما رمى إليه بقوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه). ولو كان الأمير في تلك الواقعة غيره وحصل معه ما حصل لعلي كعثمان -مثلاً- لقال النبي: (من كنت مولاه فعثمان مولاه) وليس في ذلك إشارة إلى الإمامة المطلقة ولا معناه تنصيب خليفة من بعده.

02 إن لفظ (المولى) من الألفاظ المشتركة التي تحمل عدة معان. وحمله على أحد هذه المعاني من دون قرينة -لا سيما بعد تغطية السبب وبتره- قول بلا علم وتعسف في التفسير– وهو في أحسن أحواله متشابه لا يصلح في باب الأصول التي تقوم على القطع واليقين. فكيف والاستدلال برواية! والرواية لا تصلح في تأصيل الأصول ! إن النص لو كان آية قرآنية لم يصلح دليلاً على (الإمامة). لأنه متشابه. فما بالك إذا كان رواية.. ومتشابهة ؟!

وهذه بعض الآيات في (المولى) تبين أنه لا علاقة للَّفظ بـ(الإمامة):

ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ
الأحزاب/5. (والموالي) جمع مولى وليس معناه (الأئمة).

فَالْيَوْمَ لاَ يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلاَ مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلاَكُمْ وَبِئسَ الْمَصِيرُ الحديد/15. وليس معناه: النار إمامكم.

يَوْمَ لاَ يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا الدخان/41. وليس معناه يوم لا يغني إمام عن إمام شيئاً.

وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لاَ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلى مَوْلاَهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهُّ لاَ يَأْتِ بِخَيْرٍ النحل/76

﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ﴾ النساء/33. والموالى هنا جمع مولى وهو الوريث.

﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ التحريم/4. وليس معنى الآية أن الله (إمام) النبي وجبريل والملائكة وصالح المؤمنين. فيكون كل مؤمن صالح إماماً للنبي!

والحاصل أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله ذاك أنه من كان يعتقد أن لي عليه حق الطاعة فعليه بطاعة من وليته عليه. فكيف جاز لكم- والحال هذه- منازعته والاختلاف عليه. ومنازعة الأمير منازعة ومعصية لمن أمَّره!

ولو كان الأمير في تلك الواقعة والملابسات شخصاً آخر غير علي كعثمان مثلاً لقال ﷺ: (من كنت مولاه فعثمان مولاه). وليس في ذلك من خصوصية سوى الفضيلة التي تقبل الشركة، لأن (المولى) لفظ مشترك –كما تبين لنا قطعاً- وليس خاصاً كـ(النبي) فتأمل!

3. إن غدير خم يبعد عن مكة المكرمة (160) كم، أي لم يكن في ساعتها في ذلك المكان مع النبي ﷺ من الحجيج غير أصحابه من أهل المدينة المنورة . فليس معه من أهل اليمن أو الطائف أو نجد وأطراف العراق أحد!

فلو كان الأمر متعلقاً ببيعة على خلافة لكان المعقول أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن يكون التبليغ بها على صعيد عرفة حين خطب الرسول ﷺ (خطبة الوداع)، وحيث
مجتمع الحجيج جميعاً ليكون البلاغ عاماً.

وإما أن ينتظر حتى يصل إلى المدينة المنورة وهناك يأخذ البيعة لمن شاء.

أما أن ينزل في ذلك المكان وذلك الحر الشديد! فلا بد أن يكون لسبب آخر طارئ لا يحتمل التأجيل وهو الذي ذكرناه وهو أول الرواية الذي يبتره من يريد الاحتجاج بها.

4. إن (الإمامة) عند القائلين بها أصل لا يصح الإيمان إلا به. فلو كان نزول النبي ﷺ عند غدير خم من أجل أخذ البيعة بالخلافة لعلي وتنصيبه (إماما) لبادر القرآن إلى تسجيله وتخليده صراحة. كما هو شأنه في الأمور العظيمة.

وقد سجل القرآن صراحة ذكر بيعات أقل شاناً ومنزلة!! كبيعة الرضوان تحت الشجرة. وكانت من أجل إنقاذ عثمان بن عفان ﷺ من قريش. حين حبسوه. وقد بايع النبي ﷺ له بيده الأخرى. فصفق بإحدى يديه على الثانية قائلاً: (هذه عن عثمان). وقد خلد القرآن هذه البيعة

في أكثر من موضع من سورة (الفتح). كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ (الفتح/18). ولو كنا نتبع المتشابه لقلنا هذا دليل على (إمامة) عثمان.

ولو افترضنا أن النبي ﷺ أرسل علياً بدل عثمان. وحدث له ما حدث من بيعة النبي ﷺ له ونزول القرآن، لجعل الإمامية من ذلك أكبر دليل على (إمامته)!!

بل ذكر القرآن بيعة النساء فقال: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لاَ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ (الممتحنة/12). فلماذا سكت القرآن عن بيعة يقال عنها: (إنها أصل الدين) وينطق بما هو دونها ويُبين!

5. ليس في الرواية الصحيحة التمسك بغير الكتاب. وهذا مصرح به في القرآن. كما في قوله تعالى: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ**﴾ (الأعراف/13).

وقوله: ﴿**وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾ الأعراف/170

وقوله: ﴿**أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ**﴾ الزخرف/21-22

أما (أهل البيت) فلم يرد في محفوظ الحديث إلا الوصية بالإحسان إليهم بقوله: (أذكركم الله في أهل بيتي) ولها سبب: هو القالة التي فشت في علي ﷺ[1].

والوصية بشخص تناقض الوصية له بالخلافة . لأنه إنما يوصى بالأضعف كما أوصى النبي ﷺ بالأنصار والنساء ! وبذلك احتج علي على

---

[1] يكثر علماء الشيعة من نسبة القول بالتمسك بالعترة إلى صحيح مسلم. وهذه النسبة كاذبة إذ لم يرد ذلك في صحيح مسلم، وإنما ورد فيه الأمر بالتمسك بالكتاب دون شيء آخر سواه!

أن الخلافة ليست في الأنصار فقال: (لو كانت الخلافة فيهم لما كانت الوصية بهم)[1].

ولو كان التمسك بأهل البيت دون سواهم من أساسيات الدين وأصوله لذكر صراحة في القرآن . وقد نص القرآن على اتباع الكتاب والسنة مصرحاً دونما حاجة إلى تأويل أو تفسير. وهو ما جاء مصرحاً به على لسان النبي في خطبة الوداع يوم عرفة بقوله: (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله وسنتي)[2]. واتباع الكتاب والسنة، أو التمسك بهما منصوص عليه صراحة في القرآن – كما أسلفت – فلا داع للقول: إن اصل الرواية (كتاب الله وعترتي). ولا يصح ذلك إلا بثلاثة شروط مجتمعة هي:

1. أن السنة نقيض العترة فلا يجتمعان.
2. أن لا تكون السنة أصلاً منصوصاً عليه في القرآن.
3. أن يكون التمسك بالعترة وحدهم مما ثبت صراحة في القرآن.

وكلها مفقودة، فبطل القول المشروط بها.

إنما جاء التمسك بالمهاجرين والأنصار. وذلك نص قوله تعالى:

وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ (التوبة/100).

والعجب ممن يترك صريح نصوص الآيات المحكمات، ويتمسك بضعيف متشابه
الروايات! ويجعل ذلك أصلا يقيم عليه دينه. ويوالي ويعادي. ويلقى الله عليه!!!

وهكذا يتبين أن اعتماد الروايات في تأصيل الدين بمعزل عن محكم التنزيل مزلق خطير. إن الرواية غير معصومة من الاختلاق أو الزيادة والنقصان.

وما من فرقة انتسبت إلى الإسلام إلا واستعانت على باطلها بروايات تصنعها، ثم تنسبها إلى الرسول . أو تأتي إلى رواية صحيحة الأصل- كرواية الغدير - فتزيد عليها وتنقص منها حتى تأتي متطابقة مع ما تريد.

أما محكمات الكتاب فلا يمكن أن يتطرق إليها الخلل بحال. لأنها من حيث الثبوت قطعية لا يشك في نزولها من لدن الله. وهي معصومة من الزيادة والنقصان. وأما من حيث الدلالة فكذلك هي قطعية لأنها لا تحتمل إلا معنى واحداً محدداً. فلا يمكن لأحد أن يجد فيها ثغرة ينفذ بباطله منها.

---

[1] نهج البلاغة 1/116.

[2] رواه الإمام مالك في (الموطأ).

هذا هو السبيل الوحيد لضمان اليقين بصحة ما أنت عليه من دين .

إن رواية الغدير مثال اخترته لشهرته، ولأن له أصلاً صحيحاً فهو صالح لأن تقاس عليه بقية الروايات. فلا داعي لمتابعتها رواية رواية. وليس ذلك من شأن هذا الكتاب.

الفصل الثالث
إمامة معاوية رضي الله عنه

لو كانت (الإمامة) تثبت بغير صريح القرآن لاستطعنا أن نثبت (أئمة) لا حصر لهم!.

هذه حقيقة ! وحقيقة خطيرة !.

وقد أثبتّ ذلك بأن أخذت مثالاً خليفة رسول الله أبا بكر ، وبرهنت للقارئ خطوة خطوة كيف أننا لو اتبعنا طريق الإمامية - الذي يسلكونه في (التدليل) على (إمامة) علي وغيره من (الأئمة) - للتدليل على إمامة أبي بكر لتوصلنا حتماً إلى أنه لا بد من القول بـ(إمامة) أبي بكر من باب أولى. وهو ما يؤكد

بطلان تلك الطريق، وأنها ليست أكثر من متاهة لا آخر لها ولا شكل.. أو نفق لا يبدو في نهايته بصيص من نور.

لقد كتبت فصلاً في (إمامة الصديق) استغرق في هذا الكتاب أكثر من مائة صفحة. ثم - من أجل أن تتجلى هذه الحقيقة تماماً وحتى أقطع من نفس القارئ كل شك في بطلان هذه الطريقة التي أضلت جبلاً كثيراً من العالمين! - ضربت مثالاً آخر قد يبدو بعيداً للناظرين، وغريباً على المتأملين ألا وهو الحديث عن (إمامة معاوية)، وإثباتها بالطريقة نفسها. فأفردتها بفصل خاص، ولم أشأ أن أطيل في هذا لعدم الحاجة إلى الإطالة فيه، فاكتفيت بذكر بعض الشواهد الدالة.

ولكن لطول الفصل المتعلق بـ(إمامة الصديق)، رأيت أن أحذفه من هذا الكتاب، وأفرده بكتاب مستقل. وأكتفي هنا بالإشارة إلى هذه الحقيقة المهمة –وهي أن المنهج الإمامي في الاستدلال على (الإمامة) يفتح الباب على مصراعيه أمام إثبات (أئمة) لا حصر لهم! وهذا دليل بطلانه وبطلان ما ينبني عليه- وأستشهد لها بالحديث عن (إمامة معاوية) فقط ، وهي تشهد لما أقول من باب أولى. ومن أراد التوسع فيمكنه الرجوع إلى كتاب (إمامة الصديق).

إننا نستطيع إثبات (إمامة معاوية)[1] بسلوك تلك الطريق التي سلكها الإمامية دون أدنى صعوبة، ما دمنا غير ملزمين بالإتيان بالنصوص القرآنية الصريحة دليلاً على ما نؤصل من أصول!

وهنا تصبح (إمامة) الصديق كالبدر الطالع، أو القمر المنير بين النجوم.

وإليكم هذه التجربة :

يقول تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ**

---

[1] أقصد بها الإمامة بالمفهوم الإمامي. أما الإمامة الشرعية، فهي ثابتة له ﷺ طبقاً للقواعد الأصولية عند السنة والشيعة: فقد حصل الإجماع على بيعته، وسمي ذلك العام بعام الجماعة. وهذا الإجماع معتبر حتى لدى الإمامية فإنهم يشترطون له وجود المعصوم، وهو حاصل في بيعة معاوية فقد بايعه الحسن بن علي – وهو معصوم عندهم - فإمامة معاوية شرعية على جميع المذاهب. ولست بصدد بحثها.

سُلْطَانًا فَلاَ يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُوراً (الإسراء:33).

إن الذي (قتل مظلوماً) هو عثمان بن عفان. وأما (وليه) فابن عمه معاوية بن أبي سفيان. وقد لجأ إليه أولاد القتيل وأهله يستنصرونه للأخذ بثأره. و(الولي) هو الإمام. وقد وعد الله هذا (الولي) بالنصرة وجعل له (سلطاناً) وهو النص على (إمامته) وخلافته. وجزم بأنه منصور -(**إنه كان منصوراً**)- على من ناوأه وقاتله، وأنه سيمكن له في الأرض فلا يسرف في القتل وعقوبة المعتدين. وهذا نص في (إمامة) معاوية.

وقد وفى الله تعالى بوعده فجعل له الإمامة ومنحه السلطة ونصره نصراً مؤزراً. فكان خليفة للمسلمين وأميراً للمؤمنين عشرين سنة لم يستطع أحد أن يعارضه أو يخرج عليه، فضلاً عن عشرين سنة قبلها كان فيها أميراً على بلاد الشام ، وكان
سلطانه عليها مبسوطاً، وطاعته تامة.

وهذا (الولي) هو المذكور في آية الولاية بقوله تعالى: **إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا**. والدليل الآية التي بعدها؛ فإن الله يقول فيها: **ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون**.

ولقد تحقق الغلب لمعاوية على خصومه أكثر من علي. بل تغلب معاوية على علي نفسه، وورث سلطانه. فحزب الله هو معاوية وشيعته بدليل غلبه على علي وشيعته.

وظل هذا الحزب منصوراً متغلباً. فحينما خرج الحسين على يزيد كان الغلب ليزيد عليه. وظل الأمويون منصورين متغلبين ففتحوا الأندلس وأسسوا دولة هناك دامت ثمانية قرون فكان مثلهم **كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها** فالشجرة هي شجرة الأمويين. والدليل على طيبها وعلى أنهم هم المقصودون بهذه الشجرة الطيبة ثبوتها ودوامها. بحيث لم يكتب لدولة قط مثل هذا الثبوت والدوام. حتى دولة العباسين لم تدم أكثر من خمسة قرون إلا قليلاً! أما العلويون فلم تقم لهم إلا دول قصيرة العمر، صغيرة المساحة، قليلة النفع. لا تساوي عشر معشار الثمن الذي قدم لها من دماء الأمة ووحدتها، والانشغال بها عن تبليغ الرسالة إلى من ينبغي أن تصل إليهم.

وإلى (إمامة) البيت الأموي عموماً، ومعاوية خصوصاً أشار النبي يوم فتح مكة بقوله: (**من دخل الكعبة فهو آمن**

ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن) فجعل لدار أبي سفيان ما للكعبة من المنزلة. وما ذلك إلا إشارة لـ(الإمامة) التي أرادها لهذا البيت.

ولا أريد الاستمرار بمثل هذه الحجج التي لا أؤمن بها، ولكنها منطقية ومستساغة حسب قواعد الإمامية! ولو تبادل معاوية وعلي الأدوار لقال الشيعة فيه هذا الذي قلته وزيادة. كما لو قال النبي : (من دخل دار علي فهو آمن) لكان قالوا: هذا دليل واضح ونص قاطع في (إمامة) علي: فمن دخل داره أي دخل في (إمامته) وآمنَ بها فهو آمن من عذاب الدنيا والآخرة، ولجعلوا لهذا الحديث اسماً رنان، وأضافوا له ما بهر من عنوان كأن يسموه (حديث الدار)! ولألّفت فيه الكتب والأسفار، وسارت بذكره الركبان و .. البعران !

إن أصول الدين ودعائمه لا تثبت بمثل هذه الأدلة الظنية. وإنما قصدت أن ألفِت أنظار عقلاء الإمامية ليعلموا أن ما عندهم مما يتصورونها أدلة إنما هي شبهات وأوهام، وأضغاث أحلام، عند غيرهم - لو اعتبروها - منها الكثير.

أيها الباحثون عن الحقيقة !!..

الدين أمر عظيم، قائم على اليقين. أرسى الله - جل وعلا - دعائمه وأصوله على أساس مكين من الأدلة اليقينية القطعية التي لا تقبل الشك أو اختلاف الأنظار لا في ثبوتها ولا دلالاتها، أودعها كتابه العظيم آيات محكمة ونصوصاً صريحة مفصلة: **ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين** البقرة/2

وليست دعائم الدين وأصوله عرضة لأن توضع وتثبت بسوانح الأفكار وشوارد الخواطر والأنظار. أو الاستنتاجات العقلية والترتيبات أو (الفذلكات) الفكرية، أو استنطاق النصوص وتحميل الألفاظ فوق ما تحتمل، أو اقتناص الشبهات والظنون، أو تركيب العبارات وتلصيقها -وإن اقتضى الأمر- فتفكيكها وتمزيقها للخروج بمعاني جديدة ومقاصد محدثة لم توضع تلك العبارات لها أساساً!

إن هذه الوسائل المعوجة، والطرق المتعرجة هي (السبل) التي سلكها الإمامية لإثبات (الإمامة) كأصل دون استناد إلى نصوص صريحة قطعية الدلالة من القرآن.

ولو كانت أصول الدين ودعائمه بهذا المستوى من الهوان عند الله لخضنا مع الخائضين، وقلنا بـ(إمامة) من نهوى ونتشهي من الأئمة، وبصورة قد تكون أكثر قبولاً وإقناعاً، وأقوى حجة وأقرب دلالة.

إن أصـول الـدين لهـا طريقهـا الربـاني اللاحـب.. وصـراطها الواضح المسـتقيم. إنهـا – باختصـار جـامع مـانع - آيـات قرآنيـة.. صريحة جلية. ليس غير.

وإلا فإن كل من أراد استطاع أن يثبت ما شاء من (الأئمة) لانعدام هذا الضابط الجامع المانع. وهو الواقع؛ فتاريخ الشيعة خير شاهد وأوضح مثال؛ لقد أحصيت في كتابي (العصمة) أكثر من خمسين (إماماً) للشيعة! وأكثر من عشرين (مهدياً) لهم خلال القرون الثلاثة الأولى فقط !! احتج لهم أصحابهم بمثل ما احتجت به الشيعة الاثنى عشرية من حجج، ليست واحدة منها آيةً من الكتاب صريحةً قط !. وهذا من أوضح الأدلة على بطلان (الإمامة)، بل بطلان المنهج الإمامي برمته في إثبات الأصول.

الأصل الثاني
عصمة الأئمة

الفصل الأول
العصمة عند الشيعة

منزلتها

هذا الأصل أو الأساس من ضروريات العقيدة الإمامية: إنه الشرط الذي لا تصح (الإمامة) إلا به. والركن الذي لا تقوم إلا عليه؛ إذ لا إمامية بلا (إمامة)، ولا (إمامة) بلا (عصمة). فالعصمة هي الأساس الذي يقوم عليه الأصل الأعظم لدى الإمامية وبه سموا، ألا وهو (الإمامة).

يروي الكليني بسنده عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: (ما جاء به علي آخذ به وما نهى عنه انتهي عنه.. المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله.. وكذلك يجري لأئمة الهدى واحداً بعد واحد)[1].

وقال ابن بابويه القمي: (...ومن نفى عنهم (الأئمة) العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ومن جهلهم فهو كافر)[2].

---

[1] أصول الكافي: 1/196.
[2] اعتقادات الصدوق /108.

وإذا كانت (العصمة) بهذه المنزلة من الدين، فلا بد أن تكون قد وردت في القرآن الكريم. وثبتت بالآيات القرآنية الصريحة القاطعة، كصراحة الآيات التي ثبتت

بها النبوة والأنبياء عموما ، ونبوة محمد

:

1.
2.

والدليل العام لا يغني عن الدليل الخاص ؛ لأن إثبات (العصمة) عموماً لا يمنح
الحجة للاثنى عشرية دون غيرهم من الإمامية كالإسماعيلية مثلاً الذين يعتقدون (بعصمة) آخرين غير (أئمة) الإثنى عشرية.

إن الدليل العام تتساوى فيه جميع الفرق الإمامية، فلا بد لكل فرقة من دليل قرآني خاص على عصمة (أئمتها) حصراً. وهذا الدليل القرآني الصريح معدوم فما بقى إلا المتشابهات وهي مرفوضة وغير صالحة للاعتماد.

أدلة الإمامية القرآنية على هذه العقيدة

لم نجد من بين الأدلة القرآنية التي احتجوا بها على (العصمة) نصاً واحداً جديراً بالاعتبار. أي يمتلك شروط الدليل!

إن أشهر النصوص القرآنية وأكثرها تردداً على الألسنة هو: ما سمي بآية التطهير. وهو آخر قوله تعالى خطاباً لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن:

(/).

!

و(آية التطهير) لا هي صريحة في إثبات (العصمة) عموماً أو خصوصاً، ولا في التحذير من جحودها، ولا يوجد نص آخر صريح لا في الإثبات ولا في النفي!

الفصل الثاني
نقض الاستـدلال بـــ(آية التطهير) على العصمة

إن الاستدلال بـ(آية التطهير) علـى (عصـمة الأئمـة) منقـوض من الناحيتين: ناحية الدليل ، وناحية الدلالة.

المبحث الأول

نقض الاستدلال طبقاً للمنهج القرآني

لا حاجة بي هنا إلى أن أوضح كيف أن القرآن الكريم يعمد أولاً إلى الدليل نفسه - قبل أن يخوض في دلالته - فيبطله من حيث كونه فاقداً لشروط الدليل التي تؤهله أن يكون دليلاً بحق، حين يبين أنه قائم على الظن والشبهة، وليس على اليقين والصراحة. هذا هو المنهج القرآني في إثبات الأصول وإبطالها.

وحين نأتي إلى أقوى وأشهر أدلة الشيعة على (عصمة الأئمة) نجده فاقداً لشروط الأدلة الأصولية تماماً ! وإليك البيان :

1. إن النص غير صريح في دلالته على (العصمة). وإن هذا المعنى المستنبط غير واضح وإنما هو شبهة وظن لا أكثر.

2. لا يوجد نص غيره صريح في دلالته على المراد. فليس في (العصمة) آية واحدة صريحة. فضلاً عن تكرر الآيات وكثرتها. وأساسيات الاعتقاد – طبقاً لأدلة القرآن والاستقراء الكامل لآياته - تبنى على النصوص الصريحة المتكررة.

3. إن القول بـ(العصمة) من خلال الآية استنباط وليس نصاً. والأصول أو الأساسيات مبناها على النص الحرفي. لا على الاستنباط.

4. ليس لهذا النص – ولا لغيره من النصوص المحتج بها - (أم) من الآيات المحكمات المفصلات التي يرجع إليها، من أجل تحديد المعنى المحتمل، وفصله عن غيره.

5. إن هذا النص لا يدل بنفسـه على (العصمة) فيحتاجون إلى إسناده بالروايات

كرواية الكساء. أو تفسيره بالرأي. وكلا الأمرين (الرأي [التفسير] والرواية) لا يصلح كدليل في تأصيل أساسيات الاعتقاد.

6. ليس في الآية ولا في القرآن كله أدلة إثبات عقلية على مسألة (العصمة) كما هو الشأن في أصل الألوهية والنبوة والمعاد.

7. ليست الآية - وليس في القرآن كله آية واحدة - تنذر بالعقاب من جحد (عصمة الأئمة). كما هو الشأن في بقية أساسيات الدين عموماً والاعتقاد خصوصاً.

8. ليست هناك من فائدة تترتب على الإيمان بـ (عصمة الأئمة) تضاف إلى الفوائد التي نجنيها من الإيمان ببقية الأصول لسبب بسيط جداً – قد مر ذكره في موضوع (الإمامة) - أختصره فيما يلي:

إن الدين أصول وفروع . فالأصول لا يحتاج بيانها إلى غير القرآن . فالحاجـة فيها إلى (المعصوم) منتفية. ولو كان وجود (الإمام المعصوم) ضرورياً لمعرفة الأصول وحفظ الدين لدام وجوده بيننا. إن النبي [illegible]

المبحث الثاني

بطلان دلالة (آية التطهير) على (العصمة)

وأما دلالة النص على (عصمة الأئمة) فغير متحققة لعلل كثيرة منها:

1. فقدان النص للدلالة اللغوية على (العصمة)

ليس العصمة من الذنب أو الخطأ من معاني هذين اللفظين: (التطهير) و(إذهاب الرجس). وذلك لعدم تضمن هذين اللفظين لهذا المعنى في لغة العرب. فإذا علم هذا بطل الاستدلال بالآية على (العصمة) من الأساس.

أما القول بدلالة اللفظ على (العصمة) فيكفي في رده أنه مجرد دعوى، لا دليل عليها.

ورود اللفظ في غير المعصومين

وأول ما ينقض هذه الدعوى - العارية أساساً عن الدليل المعتبر - العلم بورود هذا اللفظ في حق أشخاص مجمع على عدم عصمتهم كما في الأمثلة القرآنية الآتية:

* قال تعالى عن أهل بدر وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً:

(والرجز) و(الرجس) متقارب في لغة العرب. جاء في (مختار الصحاح) للرازي: (الرجز) القذر مثل الرجس. ولعلهما لغتان أبدلت السين زاياً كما قيل للأسد الأزد.

وفي هذه الآية مزايا لأهل بدر زيادة على ما في (آية التطهير)، فإن الله تعالى زادهم الربط على القلوب وتثبيت الأقدام، إضافة إلى أمور بلاغية أخرى لا حاجة لها في مقامنا هذا.

* بل عم جميع المسلمين فقال:

فلو كان لفظ (التطهير) معناه (العصمة) لما وصف الله به هـؤلاء المذنبين!

بل في الآية ما هو أبلغ من التطهيـر! ألا وهـو (**التزكيـة**). فـإن التطهير غايته الوصول إلى عدم وهو إزالة الشيء المتطهَّر منه، بينمـا التزكية أمر وجودي وهو الاتصاف بالبركـة والزيـادة والنمـاء لملازمتهـا له. والعكس ليس شرطاً: فقـد تطهـر مكانـاً مـا مـن القـذارة دون أن تجمله بالزينـة. أمـا التزكيـة وهـي التجميـل والزينـة فلا تكـون إلا بعـد التطهير وإلا كـانت عبثـاً. فهـؤلاء ليسـوا قـابلين للتطهـر فقـط ، وإنمـا للتزكية زيادة ودرجـة ومـع ذلـك فقـد كـانوا مـذنبين، فـأين (العصـمة) منهم! فإن كان التطهير يعني (العصمة) إذن هؤلاء معصومون وزيادة.

وفي الأمر نكتة لطيفة أخرى ألا وهي أن الإمامية يقولون بأن (عصمة الأئمة)

منذ الولادة، وليست (العصمة) عندهم حادثة أو كائنة بعد إذ لم تكن.

(فالمعصوم) عندهم يولد معصوماً ودليلهم قوله تعالى: [illegible]

[illegible]

* [illegible]

* [illegible]

* [illegible]

* [illegible]

* وقال عن اليهود والمنافقين: ﴿ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدْ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ﴾ (المائدة/41) وذلك مقابل السورة في المؤمنين ﴿ ... ﴾ (6).

نلاحظ أن الآية: ﴿ ... ﴾ إرادة في المعطي، في حين أن الأخرى: ﴿ ... ﴾ تفسير (التطهير) بالعصمة.

لا علاقة لغوية بين اللفظ والامتناع في الخطأ

لغوية عموماً: الاجتهاد حتى (...) !!

جاء: ﴿ ... ﴾ يستلزم:

﴿ ... آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ * ... وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۝ فَضْلًا ... ﴾ (الحجرات/6-8).

ظاهرة كرّه إن؟! وقد أضفنا (1) !

---

(1) هو قوله تعالى: ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ... الآية ﴾ (التوبة/100). والنصوص القرآنية الكثيرة في مدحهم.

وقول امرأة العزيز لزوجها: ﴿**مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً** ﴾ (يوسف/25) أي بزوجتك. وقال عن لوط ﴿: ﴿**فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امرَأَتَهُ**﴾ (الأعراف/83).

وقال يحكي كلام الملائكة خطاباً لزوجة إبراهيم ﴿

﴾ (

[illegible] ضعافاً [illegible] انتمائكن [illegible] بالطلاق وإما [illegible]

[illegible] ؟!

محور سورة (الأحزاب) هو النبي [illegible] وأزواجه رضي [illegible] عنهن

[illegible] النهاية، [illegible]

[illegible]: **النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ** [illegible] (6). [illegible]

[illegible] غزوة [illegible]

[illegible] حل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]: **[illegible] اتق [illegible] الكافرين [illegible]**

(1-3)... [illegible]

[illegible]: **إِنَّا أَحْلَلْنَا [illegible] آتَيْتَ [illegible]** ...

[illegible]

[illegible]: **[illegible] بَعْدُ [illegible] أَزْوَاجٍ [illegible]**. [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ب) سبب نزول الآية

إن سبب نزول الآيات التي تضمنت هذا المقطع المسمى بـ(آية التطهير) أزواج النبي .

دعاءه ذلك رجاء أن يشمل الله بكرامته من دعا لهم. وهذا يفسر لنا ما جاء في بعض ألفاظ الرواية من أن أم سلمة رضي الله عنها أرادت الدخول معهم، فردها قائلا: (إنك إلى خير). وفي لفظ آخر: (أنت على مكانك وأنت على خير) أي لا داعي للدعاء لك. والآية قد نزلت فيك أصلا.

(اللهم هؤلاء أهل بيتي)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واجتماع النقيضين محال. فإما أن زيداً قـال: (لا) وإمـا قـال: (نعم). لا سيما والحديثان بإسناد واحـد! فلا بـد مـن الترجيـح. أمـا التعلق بأحدهما دون الآخر - كما يفعله الإمامية - فليس من فعل طالب الحق.

وقد يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه. وهو ما سنفعله ونرجحه – بعون الله - لكننا سنناقش جميع الاحتمالات.

الاحتمال الأول: أن تكون رواية النفي هي الصحيحة دون الأخرى. وهو قول الإمامية. فهذا يمنع منه أكثر من مانع:

الأول: مانع اللغة، فالزوجة - في لغة العرب التي بها نزل القرآن. وكذلك العرف – من أهل الرجل. فلا يمكن بحال أن لا تكون نساء النبي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

خـذ مثلاً لفـظ (الشـفاعة): فـإن القـرآن نفاهـا فـي موضـع وأثبتها في آخر. قـال تعـالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمـاً لا تَجْـزِي نَفْـسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾. لكنه قال أيضـاً : ﴿**وَلا تَنْفَـعُ الشَّـفَاعَةُ عِنْـدَهُ إِلا لِمَـنْ أَذِنَ لَـهُ**﴾. فلفظ الشفاعة ينفى مرة ويثبت أخرى، وذلك باعتبارين مختلفين. فـإذا اعتبرنـا الشـفاعة الشـرعية فهـي مثبتـة. وإذا اعتبرنـا الشـفاعة الشـركية فهـي منفيـة. فكـذلك النفـي والإثبـات فـي الروايـتين السابقتين. إنما هما باعتبارين مختلفين.

فإذا اعتبرنا الأهل المحرم عليهم الصدقة جاز النفي؛ فإن أزواج النبي ﷺ - [illegible]

[illegible]

الخطاب بصيغة التذكير

أما قول القائل: لماذا جاء الخطاب في قوله تعالى:

قلة أدب

إن القول بأن معنى الآية منصرف إلى علي وأهله فقط . يجعل البيت المذكور فيها بيت علي، لا بيت النبي . [illegible]

[illegible]

د) عموم لفظ (أهل البيت) أوسع من اثني عشر شخصاً

 إن لفظ (أهل البيت) في عمومه اللغوي يشمل أقارب النبي [illegible]

ثم إن الحسن أفضل من الحسين بالاتفاق. وهو أكبر منه. بل هو أكبر أولاد أبيه.

والنص يشمله. وله أولاد وأحفاد وذرية. فلماذا لم تكن (العصمة) في واحد منهم؟ وما الذي نقلها من ذرية الحسن إلى ذرية الحسين! وما الذي جعل أولاد الحسين (معصومين) بدلالة الآية. ولم يجعل أولاد الحسن كذلك، وهم جميعاً داخلون في حكم الآية بلا فرق؟! بل إن

---

[1] انظر مثلا أصول الكافي للكليني 1/540 .

أولاد الحسن ينبغـي أن يكونـوا أولـى بهـا مـن أولاد الحسـين لأفضـلية الحسن!

ثم إن للحسين أولاداً وأحفاداً وذرية. فلم اقتصرت (العصمة) على واحد منهم،
ليس هو الأكبر ولا الأوحد. وهم كثر ذكوراً وإناثاً. ثم تسلسلت في الواحد بعد الواحد ثم... انقطعت السلسلة مع أن الكل ينتسبون إلى (أهل البيت)؟!

ما هذا؟! بأي لغة يتحدث القوم؟! ومع أي صنف من الناس؟!

إن هذه الانتقائية التي لا مسوغ لها لغة ولا عرفاً ولا شرعاً بل ولا ذوقاً! إن هي ألا تحكم لا مستند له. وتعسف في التعامل مع النصوص لا ضابط له، ولا قانون!

لمحة تاريخية

هذه لمحة تاريخية سريعة، عن فترة زمنية قصيرة جداً. محصورة بين (إمامة) جعفر بن محمد، و(إمامة) ابنه موسى بن جعفر. تعبر عن هذا التحكم والتعسف، بل التخبط في الاستدلال، والحيرة في تطبيق النصوص وتطويعها للرغبات. وتفسيرها حسب المشتهى:

كان الإمامية يقولون بـ(إمامة) إسماعيل بن جعفر. فلما مات إسماعيل في حياة أبيه انقسموا فرقاً :

- منهم من استمر على القول (بإمامة) إسماعيل وجعلوا (الإمامة) تتسلسل في عقبه. وهؤلاء هم الإمامية الإسماعيلية. ولا زال (أئمتهم) إلى اليوم يخلف بعضهم بعضاً! وقد نجح الإسماعيلية في إقامة دولة سميت بدولة (الفاطميين) في المغرب ومصر دامت قروناً وكانوا أكثر الإمامية إلى عهد قريب.

ومنهم من قال بغيبة إسماعيل وعدم موته وأنه المهدي المنتظر!

- ومنهم من اتجه بعد موت إسماعيل إلى أخيه الثاني عبد الله الملقب بالأفطح. لكن هذا مات بعد سبعين يوماً من وفاة أبيه جعفر دون أن يعقب ولداً يخلفه.
- فمنهم من ادعى أن له ولداً واسمه (محمد) ! ثم جعلوه غائباً! وصاروا ينتظرونه.
- ومنهم من قال (بإمامة) أخيه الثالث (محمد)، الذي خرج عام 200 هـ
في مكة معلناً نفسه أميراً للمؤمنين وخليفة للمسلمين. ونجح في إقامة دولة، لم تستمر طويلاً بعد أن بايعه كثير من الشيعة في زمانه!

إلا أن منهم فريقاً اتجه اتجاهاً آخر ونقل (الإمامة) إلى الابن الأصغر موسى بن جعفر بطريق (البداء) فقالوا (بدا لله في إسماعيل). بعد أن كانوا يقولون بأن جعفر قد أخبر بـ(إمامته)!

ومنهم من نقلها بطريق سلمي قياساً على انتقال (الإمامة) من الحسن إلى الحسين. رغم وجود قاعدة تقول: (لا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسين والحسين)!! **ورغم أن القياس في العقائد باطل!**

نكتفي بهذه اللمحة التي تمثل فترة زمنية قصيرة جداً. لكنها ممتلئة بالاختلافات! لتعرف من خلالها عمق الصراع والاختلاف الحاصل بين فرق الإمامية على مدى مئات السنين!! رغم أن كل واحدة من هذه الفرق -على اختلافها وتضادها- تحتج لنفسها بقوله تعالى:

[illegible]

بين أهل بدر وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم

ورد لفظ: (التطهير وإذهاب الرجس) في القرآن مرتين:

مرة في أهل بدر. وذلك في قوله تعالى:

[illegible]